كثير من الالتباس يشوب الجدل حول العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية في أوساط أكاديمية وسياسية على حد سواء. تُذكر الديمقراطية في كثير من الأحيان متبوعة بالليبرالية، على نحو يُعطى انطباعًا بأن الديمقراطي لابد أن يكون ليبراليًا، بخلاف الواقع الذي نجد فيه ديمقراطيين ذوى خلفيات فكرية مختلفة. ويعود هذا الالتباس إلى أهمية المبادئ الليبرالية للديمقراطية فقد ثبت أن العملية الديمقراطية بما فيها من دساتير وانتخابات وبرلمانات لا تستقيم إلا في وجود ثقافة التعدد والتنوع والاختلاف والحوار واحترام الآخر. ولكن ليس كل المُشبعين بهذه الثقافة ليبراليين. وليس كل الليبراليين في المقابل مُومنين بهذه القيم تمام الإيمان. كثير من الليبراليين الجُدد يضعونها في مرتبة تالية لحرية الأسواق، أو يفرغونها من مضمونها نتيجة مفهومهم غير الليبرالي لمبدأ المساواة الديمقراطية والليبرالية، إذن، تتقاطعان في الكثير، دون أن تربطهما عروة وثقى لم تكن الديمقراطية بالمعنى الذى نعرفه اليوم موجودة حين ظهرت إرهاصات الليبرالية في عصر النهضة، وتوسعت في عصر التنوير. وهذا يفسر عدم اهتمام رواد التنوير في القرن الثامن عشر بالمسألة الديمقراطية، باستثناء شارل دى مونتسكيو الذي عُني بأحد مكوناتها وهو العلاقة بين سلطات الدولة الثلاث. كان رواد التنوير معنيين بالحريات في الحيز الخاص أكثر من المجال العام. وضعوا حريات الاعتقاد والتفكير والتعبير في مقدمة اهتماماتهم، اعتقادًا في إمكان وجودها في أي نظام سياسى بما في ذلك الملكيات الأوروبية المستبدة في القرن الثامن

عشر 0 وهذا يفسر رهان فولتير مثلاً على فردريك الثانى ملك بروسيا الذى وصفه بأنه (الملك الفيلسوف) لأنه أبدى اهتمامًا بأفكار التنوير. وقامت بينهما صداقة عندما ذهب فولتير إلى بروسيا، قبل أن يدرك أنه رهان فاشل. وراهن فولتير أيضًا، وكذلك ديدرو، على الملكة الروسية كاترين، التى كانت مولعة فعلاً بالأفكار التنويرية، فظنا أنها المُنقذ الذى كانا يبحثان عنه لتقديم نموذج يؤثر في دول أخري. وكان لتكرار ذلك الرهان المبكر على ملوك مستبدين دلالتان تاريخيتان هما أولوية الحريات الشخصية على العامة، وعدم الثقة في أن الجمهور سيتأثر بالأفكار الجديدة ما لم تفرضها الحكومات من أعلى